



مخرجات الحوار الوطني
يمن إتحادي جديد



الجمهورية اليمنية
وزير الدولة لشؤون
تنفيذ مخرجات الحوار الوطني

مخرجات الحوار الوطني والعملية السياسية الانتقالية في قرارات مجلس الأمن الدولي



فبراير 2019



المقدمة:

مثلت مخرجات الحوار الوطني المشروع الوطني الجامع الذي يلبي تطلعات شعبنا اليمني في بناء اليمن الاتحادي الجديد، دولة النظام والقانون التي ينعم جميع أفرادها فيها بالعدل والمساواة وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة والسلطة، فقد جاءت كنتيجة للتوافق الوطني بين كافة المكونات السياسية والمجتمعية في معالجة إشكالات الماضي والانتقال الى المستقبل الآمن، وحظيت بدعم محلي وإقليمي ودولي غير مسبوق، إذ مثل الدعم الدولي أحد الضمانات الهامة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، فكانت حاضرة ضمن قرارات مجلس الأمن المعنية باليمن التي نصت على دعمها، ومعاينة من يحاول إعاقة تنفيذها.

وقد نصت الوثيقة الوطنية في الباب الثاني الخاص بضمانات مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل على أهمية استمرار دعم المجتمع الدولي للعملية السياسية في اليمن وتلبية الاحتياجات التنموية لضمان استقرار الوضع واستكمال الترتيبات للإعداد للاستفتاء على الدستور ومن ثم الانتخابات وفقاً للدستور الاتحادي الجديد.

لقد حرص المجتمع الدولي على دعم العملية السياسية في اليمن ومن ذلك دعم مؤتمر الحوار الوطني منذ بداية التحضير لانعقاده، أكد ذلك زيارة رئيس وأعضاء مجلس الأمن للعاصمة صنعاء مطلع العام 2013م، وعقد جلسة استثنائية لمجلس الأمن في اليمن، تعبيراً عن اهتمام المجتمع الدولي بدعم العملية السياسية والاستقرار في اليمن وتعزيز جهود التحضير لمؤتمر الحوار الوطني والتأكيد على انعقاده، واستمر هذا التأييد والدعم خلال فترة انعقاد المؤتمر، وبعد ذلك، من خلال تأييد الوثيقة الوطنية، ودعم ومساندة تنفيذها على أرض الواقع.

وانطلاقاً من استشعار المجتمع الدولي لأهمية المؤتمر ومخرجاته وإنجاح الانتقال الى الدولة، كان الاجماع الدولي مرافقاً للمؤتمر وداعماً لتنفيذ مخرجاته، تجسد ذلك من خلال تصريحات الدول المؤيدة لانعقاده ولمخرجاته، وكذلك من خلال قرارات مجلس الأمن التي رحبت بنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واعتبرت قراراته بمثابة خارطة طريق من أجل عملية انتقال ديمقراطي مستمرة بقيادة يمنية تقوم على



الالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لأفراد الشعب اليمني قاطبة، في عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع يتولى اليمن زمامها لتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة لتغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، كما تنص عليه مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وسوف نستعرض في هذا التقرير القرارات الصادرة من مجلس الامن التابع لهيئة الأمم المتحدة بصفته الجهاز الدولي المعني بعملية السلام وحفظ الأمن والاستقرار في الدول الأعضاء في المنظومة الدولية مستعرضين فيه أهم مضامين تلك القرارات حول مخرجات الحوار الوطني والتأكيد على تنفيذها وصولاً إلى بناء الدولة الاتحادية.

أولاً: قرارات مجلس الأمن الداعية الى الحوار الوطني:

تضمنت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية النص على أن يقوم رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني بالدعوة الى إجراء حوار وطني شامل لكل القوى والفعاليات السياسية بما فيها الشباب وسائر الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والقطاع النسائي وذلك من أجل بحث عملية صياغة الدستور والنظر في القضايا المختلفة ذات البعد الوطني واتخاذ الخطوات للمضي قدماً نحو بناء ديمقراطي متكامل وتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية. وتأكيداً لذلك وقف المجتمع الدولي داعماً للعملية الانتقالية في اليمن ومطالباً بتنفيذ نصوص المبادرة الخليجية ومن أهم بنودها إجراء الحوار الوطني الشامل بمشاركة مختلف الاطياف السياسية والمكونات الاجتماعية، حيث صدر عن مجلس الأمن القرار رقم 2051 وذلك في جلسته المنعقدة في 12 يونيو/حزيران 2012م.



مضامين قرار مجلس الأمن رقم 2051 للعام (2012م)

أكد القرار في ديباجته على التزام مجلس الأمن الدولي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية، ودعمه لاتفاق الانتقال السياسي وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، بما في ذلك عقد مؤتمر للحوار الوطني يضم جميع الأطراف، مؤكداً ان أفضل حل للوضع في اليمن هو عن طريق عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع ومنظمة يمك اليمن بزمامها لتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة لتغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، كما تنص عليه مبادرة مجلس التعاون الخليجي والية تنفيذها .

وفي القرار 2014(2011)، أكد مجلس الامن على الاتي:

(الفقرة - 1)

يعيد التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل وبموجب الأزمنة المحددة في المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها بشكل كامل وضمن الإطار الزمني الملائم وفقاً لقرار 2014 (2011).

يلاحظ أنه، تماشياً مع آلية التنفيذ، ينبغي أن ينصب تركيز المرحلة الثانية من عملية الانتقال على:

- أ. عقد مؤتمر للحوار الوطني يضم جميع الأطراف،
- ب. إعادة هيكلة قوات الأمن والقوات المسلحة في إطار هيكل قيادي وطني موحد وذي طابع مهني وإنهاء جميع النزعات
- ج. إجراء إصلاح دستوري وانتخابي وإجراء انتخابات عامة.

(الفقرة - 4)

يؤيد جهود الرئيس عبد ربه منصور هادي، وحكومة الوفاق الوطني الرامية إلى الدفع قدماً بعملية الانتقال عبر سبل منها إصلاح القطاع الأمني، وإجراء تغييرات في المناصب العليا في قوات الأمن والقوات المسلحة، وبدء العملية التحضيرية لعقد مؤتمر الحوار الوطني.



(الفقرة - 5)

يشدد على أهمية عقد مؤتمر للحوار الوطني يضم جميع الأطراف ويكون تشاركيا وشفافا وذا مغزى وتكون الجماعات الشبابية والنسائية من بين المشاركين فيه، ويهيب بجميع الأطراف المعنية في اليمن أن تشارك في هذه العملية بصورة نشطة وبنّاءة.

(الفقرة - 10)

حث الحكومة اليمنية على سن تشريع خاص بالعدالة الانتقالية لدعم المصالحة.

(الفقرة - 17)

يطلب من الأمين العام أن يواصل تنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لدعم الحوار الوطني وعملية الانتقال كما هو منصوص عليه في آلية تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي.

ثانيا: مرحلة ما بعد عملية الحوار الوطني وإعلان مخرجاته:

بتاريخ 2013/3/18م انطلق مؤتمر الحوار الوطني بمشاركة جميع الأطراف السياسية ومنظمات المجتمع المدني وفتة الشباب والمرأة، والذي استمرت جلساته فترة (عشر اشهر) تم فيها الحوار والنقاش حول مختلف القضايا الوطنية والسياسية والتنمية، ولغرض التأكيد من المجتمع الدولي على أهمية إلتزام جميع الأطراف بعملية الانتقال السياسي ومخرجات الحوار الوطني صدر قرار مجلس الامن رقم 2140 لسنة (2014 م) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7119 المنعقدة في 26 شباط/فبراير 2014.



مضامين قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2140 (2014)

رحب القرار بنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، معتبراً قراراته بمثابة خارطة طريق من أجل عملية انتقال ديمقراطي مستمرة بقيادة يمنية تقوم على الالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لأفراد الشعب اليمني قاطبة.

وأشاد بمن يسرّوا سبل التوصل إلى نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل من خلال مشاركتهم البناءة، ولا سيما قيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي.

واعتبر أن أفضل حل للوضع في اليمن هو عن طريق عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع ومنظمة يتولى اليمن زمامها لتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة لتغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، كما تنص عليه مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

مؤكداً من جديد الحاجة إلى تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل وفي الوقت المناسب في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وذلك تماشياً مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ووفقاً لقرارات المجلس، وبما يلبي تطلعات الشعب اليمني؛

وطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير عن التطورات في اليمن، بما في ذلك عن تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

كما نص على التالي:

(الققرة - 1)

يؤكد من جديد الحاجة إلى تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل وفي الوقت المناسب في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وذلك تماشياً مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ووفقاً للقرارين 2014 (2011) و 2051 (2012) وفيما يتعلق بتطلعات الشعب اليمني؛



وفي دعمه لتنفيذ عملية الانتقال السياسي كانت (الفقرة - 2) يرحب بالتقدم المحرز مؤخراً في عملية الانتقال السياسي في اليمن، ويعرب عن تأييده الشديد لاستكمال الخطوات التالية من عملية الانتقال، وذلك تمثيلاً مع آلية التنفيذ، بما في ذلك ما يلي:

- أ. صياغة دستور جديد في اليمن؛
- ب. وتنفيذ الإصلاح الانتخابي، بما يشمل صياغة واعتماد قانون انتخابي جديد يتفق مع الدستور الجديد؛
- ج. وإجراء استفتاء على مشروع الدستور، بما في ذلك التعريف به بالشكل المناسب؛
- د. وإصلاح بنية الدولة لإعداد اليمن للانتقال من دولة وحدوية إلى دولة اتحادية؛
- هـ. وإجراء الانتخابات العامة في الوقت المناسب، على أن تنتهي بعدها ولاية الرئيس هادي الحالية عقب تنصيب الرئيس المنتخب بموجب الدستور الجديد.

(الفقرة - 3)

يشجع جميع الدوائر الانتخابية في البلاد، بما في ذلك حركات الشباب والجماعات النسائية في جميع المناطق في اليمن، على مواصلة مشاركتها النشطة والبناءة في عملية الانتقال السياسي ومواصلة روح التوافق في سبيل تنفيذ الخطوات اللاحقة في عملية الانتقال وتوصيات مؤتمر الحوار الوطني، ويهيب بحركة الحراك الجنوبي وحركة الحوثيين وغيرهما إلى المشاركة البناءة ونبذ اللجوء إلى العنف لتحقيق أهداف سياسية؛

(الفقرة - 4)

يرحب باعتماد الحكومة اليمنية استحداث قانون استعادة الأصول، ويدعم التعاون الدولي في هذا الشأن.



(الفقرة - 8)

يتطلع أيضاً إلى التعجيل باعتماد قانون بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية يكون متوافقاً مع واجبات اليمن وتعهداته الدولية وتبّع فيه أفضل الممارسات عند الاقتضاء، ويأخذ بعين الاعتبار في الوقت ذاته توصيات مؤتمر الحوار الوطني؛

(الفقرة - 10)

يؤكد أن عملية الانتقال التي اتفق عليها الطرفان في مبادرة مجلس التعاون الخليجي واتفاق آلية تنفيذ عملية الانتقال لم تتحقق بعد بالكامل، ويهيب بجميع اليمنيين إلى احترام تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل والتمسك بقيم اتفاق آلية التنفيذ.

(الفقرة - 33)

يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير عن التطورات في اليمن، بما في ذلك عن تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وذلك كل ٦٠ يوماً؛

ثالثاً: مرحلة ما بعد الانقلاب على السلطة الشرعية في اليمن:

خلال الفترة التالية لعملية الانقلاب السياسي على السلطة الشرعية في اليمن وإيماناً من المجتمع الدولي بأهمية الالتزام بمخرجات الحوار الوطني واستكمال عملية الانتقال السياسي المتفق عليها من جميع الأطراف والمكونات السياسية والاجتماعية صدرت عدة قرارات من مجلس الامن الدولي بشأن اليمن شددت جميعها على ضرورة العودة الى تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية ونتائج مخرجات الحوار الوطني الشامل حيث صدرت القرارات التالية:

1. قرار مجلس الامن رقم 2201 (2015م) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته المنعقدة بتاريخ

2015/2/15م والذي نص على:



(الفقرة - 4)

يهيب بشدة بجميع الأطراف ولا سيما الحوثيون، أن تتقيد بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وبتنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وبتفاق السلم والشراكة الوطنية وملحقه الامني، التي تنص جميعها على عملية انتقال ديمقراطي بقيادة يمنية.

(الفقرة - 5)

يحث جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيون، على التعجيل بإجراء مفاوضات شاملة للجميع بواسطة الامر المتحدة لمواصلة الانتقال السياسي بهدف التوصل إلى حل توافقي وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية ومرفقه الامني، وتنفيذ هذا الحل.

(الفقرة - 6)

يحث جميع الأطراف على الاتفاق على مواعيد لإنهاء عملية التشاور الدستوري، وإجراء استفتاء بشأن الدستور، وإجراء انتخابات بموجب القانون الانتخابي الجديد عملا بالدستور الجديد، والإعلان عن هذه المواعيد.

(الفقرة - 13)

يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير عن تنفيذ آلية هذا القرار، وأن يواصل تقديم تقارير عن التطورات في اليمن، بما يشمل تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية ومرفقه الأمني، وذلك في غضون 15 يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وكل 60 يوما بعد ذلك.

2. قرار مجلس الامن رقم 2216 (2015) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته المنعقدة بتاريخ 2015/4/14م والذي تضمن الإشارة الى مؤتمر القمة السادس والعشرين لجامعة الدول العربية بشأن التطورات في اليمن، وأكد على ضرورة استئناف عملية الانتقال السياسي في اليمن بمشاركة



جميع الأطراف اليمنية وفقاً لمبادرة المجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

ودعا كل الأطراف اليمنية ولاسيما الحوثيون إلى الالتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجي والية تنفيذها وبناتج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستئناف وتسريع المفاوضات الشاملة لجميع الأطراف التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة، والتي تتناول أمور من بينها المسائل المتعلقة بالحكم وذلك من اجل مواصلة عملية الانتقال السلمي بهدف التوصل إلى حل توافقي.

كما نص على:

(الفقرة - 5)

يدعو كل الأطراف اليمنية ولاسيما الحوثيون إلى الالتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجي والية تنفيذها وبناتج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، .. ويشدد في هذا الصدد على أهمية التنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة والالتزامات التي تم التعهد بها من اجل بلوغ ذلك الهدف ويدعو الأطراف في هذا الصدد إلى الاتفاق على الشروط الكفيلة لان تفضي الى التعجيل بوقف العنف وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك القرار والقرار 2210 (2015)

(الفقرة - 6)

يطالب جميع الأطراف اليمنية بالالتزام بتسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور، ونبذ القيام بأعمال العنف لتحقيق أهداف سياسية، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية، وجميع الإجراءات الانفرادية بهدف تفويض عملية الانتقال السياسي ويؤكد أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تتخذ خطوات ملموسة للاتفاق وتنفيذ حل سياسي يقوم

على توافق الآراء اللازمة في اليمن وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل.



(الفقرة - 13)

يطلب كذلك إلى الأمين العام تكثيف المساعي الحميدة لإتاحة استئناف عملية انتقال سياسي تكون سليمة وشاملة للجميع ومنظمة تحت قيادة يمنية وتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة، بما يشمل المرأة اليمنية ابتغاء إحداث تغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي هادف على النحو المبين في مبادرة مجلس التعاون الخليجي والية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل،

ويشدد على أهمية التنسيق والوثيق بين الأمم المتحدة وشركائها الدوليين، ولاسيما مجلس التعاون الخليجي ومجموعة السفراء في صنعاء وسائر الجهات الفاعلة بغية الإسهام في إنجاح العملية الانتقالية.

3. قرار مجلس الأمن الدولي 2266 (2016) الذي اتخذه مجلس الأمن بجلسته 7630 المعقودة في 24 شباط فبراير 2016 والذي تضمن التأكيد على أهمية الالتزام بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية وأعرب عن قلق المجتمع الدولي من المصاعب السياسية والأمنية والاقتصادية، والانسانية المستمرة في اليمن، بما في ذلك أعمال العنف المستمرة، والتهديدات الناشئة عن النقل غير المشروع للأسلحة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها.

كما نص في (الفقرة - 1) منه على:

يوكد مجلس الأمن الدولي من جديد على الحاجة إلى تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل وفي الوقت المناسب في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وذلك تمشياً مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ووفقاً للقرارات 2014 (2011) و 2051(2012) و 2140 (2014) و 2201 (2015) و 2204(2015) و 2216 (2015) مع مراعاة تطلعات الشعب اليمني.

4. قرار مجلس الأمن رقم 2342 (2017م) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 7889 المنعقدة في 23 شباط/ فبراير 2017 والذي تضمن الإشارة الى قراراته السابقة بشأن اليمن، وأكد على التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية،



5. ونص في (الفقرة - 1) منه على:

يوكد مجلس الأمن من جديد على الحاجة الى تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل وفي الوقت المناسب في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وذلك تمشياً مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها وفقاً للقرارات 2014 (2011) و2051(2012) و 2140(2014) و2201 (2015) و 2204(2015) و2216 (2015) و2226 (2016) مع مراعاة تطلعات الشعب اليمني.

6. قرار مجلس الامن الدولي رقم 2402 (2018م) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 8190 المعقودة في 26 شباط / فبراير 2018م والذي تضمن الإشارة الى قرارته السابقة وأكد على التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية وان الحالة في اليمن لاتزال تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين،

كما نص في (الفقرة - 1) منه على:

يوكد من جديد الحاجة الى تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل وفي الوقت المناسب في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وذلك تمشياً مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ووفقاً للقرارات 2014 (2011) و2051(2012) و 2140(2014) و2201 (2015) و 2204(2015) و2216 (2015) و2226 (2016) مع مراعاة تطلعات الشعب اليمني.

ختاماً:

من خلال هذا الاستعراض الموجز لبعض ما تضمنته قرارات مجلس الأمن المتعلقة بدعم ومساندة مخرجات الحوار الوطني واعتبار المعيقين لتنفيذ هذه المخرجات معطلين لعملية الانتقال السياسي السلمي في اليمن، يتعين على لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن ادراجهم ضمن قائمة المشمولين بالعقوبات الاممية المقررة من المجلس،



حيث ينص قرار المجلس رقم 2140 للعام 2014 على الآتي:

معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات -العقوبات- تشمل على سبيل المثال:

1. عرقلة أو تفويض نجاح عملية الانتقال السياسي على النحو المبين في مبادرة مجلس التعاون الخليجي والاتفاق المتعلق بالية تنفيذها.
 2. أو إعاقة تنفيذ النتائج التي توصل اليها التقرير النهائي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل.
- وهذا يوضح بالتأكيد الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي في دعم تنفيذ مخرجات الحوار، التي مثلت قواعد إرساء مداميك اليمن الاتحادي الجديد، وتضمنت إجراء مراجعة عميقة وشفافة ومسؤولة لكل الاختلالات ومكامن الضعف في هياكل الدولة والممارسات السلبية التي أفضت لمشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية وضعت اليمن ضمن قائمة الدول الفاشلة والمهددة بالانهيار، الأمر الذي عزز حشد ودعم وتأييد المجتمع الدولي لتلبية تطلعات الشعب اليمني الذي اختار طريق الحوار باعتباره الخيار الأفضل والأنسب والأسلم، والطريق الآمن الموصل الى الوفاق الوطني لحل مختلف القضايا الوطنية، واستشراف آفاق مستقبل واعد بالتغيير لبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة وإرساء قواعد الأمن والسلام والتقدم، قبل أن تعمل قوى الانقلاب على حرف هذا المسار السلمي.
- ولتفويت الفرصة أمام مطامع الانقلابيين بعرقلة هذا المشروع الوطني الجامع، فإن المجتمع الدولي مطالب بتكثيف الجهود لإسناد تنفيذ المخرجات على أرض الواقع، ومعاينة المعرقلين لها، وذلك يتطلب في المقام الأول مساندة استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب، وتحقيق هذا الحلم الوطني الذي انتظره الشعب طويلاً وهو يعلق الآمال الكبيرة على ما سينتهي إليه مؤتمر الحوار الوطني الشامل من قرارات تزيح عن كاهله وطأة المعاناة من هموم المعيشة واتساع رقعة الفقر والبطالة والغلاء وغيرها من الهموم، في إطار الجهود الدولية لمساندة استكمال استحقاقات المرحلة الانتقالية وصولاً إلى بناء اليمن الاتحادي الجديد.

...